

# منتدى الصين- إفريقيا (الفوكاك)

جوهانسبرج 3 - 5 ديسمبر 2015

## أمال وطموحات



بات من أدوات الدبلوماسية لكلا الطرفين. فهو من جانب يؤدي لتعظيم القوة الاقتصادية الصينية. في الوقت الذي تحتاج فيه القارة السمراء علي الجانب الآخر لتدفقات استثمارية صينية تؤهلها لمواجهة تحديات اللحظة الراهنة

وقد جاءت القمة في سياق تنامي القوة الاقتصادية والسياسية للصين. ووسط مطالب إفريقية طامحة لزيادة حجم الإستثمارات الصينية داخل القارة السمراء. فضلاً عن المطالبة بإعادة جدولة المستحقات الصينية لدى الدول الإفريقية.

وسط حضور إفريقي - صيني قوي. شهدت العاصمة الجنوب إفريقية جوهانسبرج خلال الفترة من 3 - 5 ديسمبر 2015 فعاليات وأعمال قمة منتدى التعاون الصيني الإفريقي (الفوكاك). حيث إفتتح مراسم القمة كل من الرئيس الصيني "شي جين بينج" ورئيس جنوب إفريقيا "جاكوب زوما" بالإضافة لـ 50 من رؤساء الدول والحكومات الإفريقية ورؤساء الوفود الإفريقية المشاركة في المنتدى. كما حضرت فعاليات المنتدى رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي "انكومازانا دلاميني زوما". تأكيداً على أن المنتدى

خاصة بعد قرار صندوق النقد الدولي بضم العملة الصينية لسلة عملات حقوق السحب الخاصة، وما يعنيه ذلك من تزايد تفاعل العملة الصينية عبر العالم.

وفى مداخلته خلال افتتاح المنتدى طالب الرئيس الصيني "تشى جين بينج" بضرورة العمل على الارتقاء بمستوى العلاقات الصينية الإفريقية، ورفعها من مرحلة الشراكة الإستراتيجية إلى الشراكة التعاونية الشاملة التى من شأنها تحقيق التنمية المشتركة بين الطرفين، مؤكداً أنّ الصين مستعدة لتطبيق 10 خطط مهمة للتعاون مع إفريقيا في خلال السنوات الثلاثة القادمة في مجالات التصنيع وتحديث الزراعة والبنية التحتية والمال والتنمية الزراعية وتسهيل التجارة والاستثمار والحد من الفقر ودعم السلام والأمن، كما كشف الرئيس الصينى عن برامج منح وقروض ومساعدات صينية مقدمة للقارة، فضلاً عن إعلان بكين تقديم مساعدات وقروض بدون فوائد بقيمة 5 مليارات دولار، بالإضافة لقروض ميسرة وائتمانية بقيمة 35 مليار دولار، إلى جانب 5 مليارات دولار لصندوق التنمية الإفريقى، موضحاً أن الصين ستدعم القطاع الزراعى والمشروعات الزراعية فى 100 ألف قرية إفريقية، بالإضافة لدعم المنتجين الزراعيين، وإرسال 30 بعثة من الخبراء الزراعيين إلى إفريقيا بجانب التعاون بين المؤسسات الأكاديمية ومراكز الأبحاث الزراعية، خصوصاً أن دول القارة تعاني نقصاً فى الموارد الغذائية والمحاصيل الزراعية، ومن المقرر فى هذا الصدد قيام الصين بتقديم مساعدات بقيمة 100 مليون يوان صينى للمزارعين الذين تضررت محاصيلهم الزراعية بسبب الآفات أو الكوارث الطبيعية.

وفيما يتعلق بالبنية التحتية أكد الرئيس الصينى أن بلاده لا يأتو جهداً لتشجيع شركاتها لإقامة مشاريع فى مختلف دول القارة، مؤكداً أن هناك 50 مشروعاً صينياً من المقرر البدء فيها، كما أعلن أن الصين ستدعم تنفيذ 10 مشروعات للطاقة النظيفة وحماية الحياة البرية وإقامة مدن ذكية صديقة للبيئة.

وحول تنشيط مسار التجارة المشتركة بين الجانبين، أكد الرئيس الصينى أن بلاده ملتزمة بزيادة حجم وارداتها من دول القارة الإفريقية بالتعاون مع المنظمات الإقليمية الإفريقية، والتعاون فى مجال تحديد معايير الجودة والتجارة الإلكترونية، مشدداً على دعم الصين لقطاع الرعاية الصحية فى إفريقيا من خلال المركز الإفريقى لمكافحة الأمراض ومواصلة إرسال الفرق الطبية الصينية لدول القارة وتقديم الدواء الصينى الجديد لمكافحة الملاريا وتشجيع شركات الأدوية الصينية على إنشاء مصانع لها فى القارة.

كما أعلن "شى جين" عن إعفاء الدول الإفريقية الأقل نمواً من القروض التى لم يتم سدادها حتى 2016، وتقديم منحة بقيمة 60 مليون دولار للإتحاد الإفريقى، بالإضافة إلى دعم قوات التدخل السريع التابعة للإتحاد الإفريقى فى مجالات مكافحة الإرهاب والشغب وإدارة الهجرة فى إطار التعاون فى عمليات حفظ السلام.

من جانبها أشارت "انكومازانا زوما" رئيس المفوضية الإفريقية، أن منتدى الصين- إفريقيا يهدف منذ إنشائه عام 2000 إلى اللحاق بركب التنمية تطبيقاً لأجندة التنمية الإفريقية لعام 2013 بغية الوصول إلى الصورة المرجوة لما يجب أن تكون عليه إفريقيا، لافتةً إلى أن إفريقيا تنفق 80 مليار دولار سنوياً على استيراد الغذاء، وهو ما يؤكد أهمية التعاون فى مجال الزراعة لزيادة الإنتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتى من الغذاء، وما يترتب عليه من تشغيل للأيدى العاملة، وخلق صناعات قائمة على الزراعة.

وفى كلمته امام المنتدى أشاد رئيس جنوب إفريقيا "جاكوب زوما" بمبادرة الصين لدعم قوة التدخل السريع التابعة للإتحاد الإفريقى، وجهودها لضمان الأمن والاستقرار وإحلال السلام فى العالم، من جانبه ألقى المهندس "شريف إسماعيل" رئيس مجلس الوزراء كلمة مصر أمام قمة المنتدى نيابة عن الرئيس عبد الفتاح السيسى، أوضح من خلالها أن هناك إمكانات واعدة للتعاون بين إفريقيا والصين، خاصة فى ظل ارتفاع حجم التجارة البينية

من ١٠ مليارات دولار عام ٢٠٠٠ إلى ٢٢٠ مليار دولار عام ٢٠١٤، كما زاد حجم الاستثمارات الصينية في الدول الإفريقية من ٥٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى ٣٠ مليار دولار، وهو ما ساهم في إيجاد الآلاف من فرص العمل في الصين والدول الإفريقية.

وأعرب رئيس الوزراء عن تطلع مصر لتعزيز التنسيق بين الجانبين فيما يتعلق بتمكين الدول النامية من الاضطلاع بمكانتها المستحقة على مستوى آليات صنع القرار الدولية، وتعزيز تمثيل الدول الإفريقية منها في مجلس الأمن، وفقاً للموقف الإفريقي الموحد، بالإضافة إلى تمثيل إفريقيا على نحو منصف ولائق في المنظومة الاقتصادية العالمية، مشيراً إلى أن إفريقيا ما زالت تواجه التهديدات المرتبطة بعدم الإستقرار السياسي والأمني جراء النزاعات المسلحة، مؤكداً في هذا الصدد على عزم مصر من خلال عضويتها في مجلس الأمن إعطاء الأولوية للتعامل مع التحديات التي تجابهها القارة، وذلك بالتنسيق الوثيق مع الأشقاء الأفارقة، وكذا مع الصين التي كانت دائماً تقدم دعمها للقضايا الإفريقية، مشدداً على أهمية الدفع قدماً بأوجه التعاون الإفريقي- الصيني في مجالات التجارة والاستثمار والبنية التحتية، مشيداً بالمبادرات الصينية "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير"، و"طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين"، ودعا رئيس الوزراء إلى ضرورة تعظيم الاستفادة من هاتين المبادرتين الرائدتين من خلال ربطهما بمشروعات الاندماج الإقليمي في إفريقيا، وفي مقدمتها المبادرة الرئاسية للبنية التحتية التي تتضمن عدداً من المشروعات العملاقة في مقدمتها مشروع الربط الملاحي بين بحيرة فيكتوريا والبحر المتوسط الذي تشرف مصر بالترويج له، واختتم رئيس الوزراء كلمة مصر بالتأكيد على التزام مصر بالمساهمة بفعالية في جهود الإرتقاء بالشراكة الإستراتيجية القائمة بين إفريقيا والصين، وبدعم تنفيذ خطة عمل جوهانسبرج لتحقيق أهداف إرساء أسس الأمن والاستقرار، وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة في الدول الإفريقية والصين.

يذكر أن رئيس الوزراء إلتقى بعدد من المسؤولين الأفارقة على هامش أعمال القمة، حيث التقى مع "يسوفو محمدي" رئيس جمهورية النيجر، حيث بحثا سبل التعاون الإفريقي المشترك وسبل التعاون مع التكتلات الاقتصادية الكبرى، كما إلتقى مع الفريق أول ركن "بكري حسن صالح" النائب الأول للرئيس السوداني عمر البشير، بحثاً خلالها العلاقات الأخوية المصرية- السودانية والتنسيق بين البلدين في مختلف القضايا.

وفي ختام اجتماعات قمة المنتدى تم الإعلان عن وثيقتين صدرتا عنها، وهما البيان الختامي للقمة "إعلان جوهانسبرج"، وخطة عمل الدورة السادسة لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي للأعوام 2016/2018 "خطة عمل جوهانسبرج"، حيث يعكس "إعلان جوهانسبرج" الذي يعد بمثابة وثيقة سياسية المبادئ والأهداف التي تقوم عليها الشراكة الإستراتيجية بين الصين وإفريقيا، كما تتضمن أولويات تعزيز التعاون المشترك وفي مقدمتها المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والتنموية الاجتماعية والثقافية، وكذلك تنسيق المواقف والرؤى إزاء القضايا الدولية والمتعددة الأطراف.

كما تطرق الإعلان لضرورة الترابط والتكامل بين استراتيجيات تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وبرامج تعزيز التكامل والاندماج الإقليمي التي يتبناها الطرفان، وذلك بالتنويه لمبادرتي الصين "طريق واحد حزام واحد" و"طريق الحرير البحري للقرن الواحد العشرين"، وكذا برنامج الإتحاد الإفريقي "أجندة 2063"، وخطة العمل العشرية الأولى لتنفيذه والربط بين المبادرات الصينية والأفريقية.

من ناحية أخرى تناولت "خطة عمل جوهانسبرج" المجالات الرئيسية التي يتطلع الجانبان الصيني والإفريقي لتحقيقها خلال السنوات الثلاث القادمة 2016-2018 في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والتنموية الاجتماعية والثقافية، والعلاقات على المستوى الشعبي والتعاون الدولي.